المصـــــدر : اليوم
التـــاريخ : 02-10-2006 العـــدد : 12162
الصفحـات : 20 المسلسل : 153

ماذا يريد الناس من الجمعيات الأهلية؟

حمد الباهلي

عندما طرحت القيادة السياسية مشروع الاصلاح الشامل بمبادرة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله عندما كان وليا للعهد، احتفت معظم النخب الفكرية والسياسية على اختلاف توجهاتها بهذه المبادرة وساهم العديد من المفكرين والباحثين وقادة الرأي في القاء المزيد من الاضواء على الحاجة لهذا الاصلاح واولوياته والآليات الضرورية لوضع النوايا الخيرية موضع التنفيذ. لقد شغلت طرق تحقيق الاصلاح (الآليات) حيزا كبيرا من تفكير جهة المبادرة - الدولة - وكذلك كل هؤلاء الحريصين على ألا يتعرض مشروع الاصلاح لما تعرضت له مشاريع سابقة من تعقيد بيروقراطي

او تحفظات مبالغ فيها حول نوايا دعاة الاصلاح. وفي هذا الاتجاه لم تخرج مداخلات المعنيين عن الحرص على ان تتم خطوات الاصلاح بشكل مدروس ومتدرج لايميل لمزايا الاستقرار والركود على حساب التقدم في البنى المادية والافكار. ومن أجل الحد من أضرار التفكير الفردي حتى ولو كانت نواياه الخيرة واضحة كوضوح الشمس، جرى التوافق بين الادارة السياسية ومراكز الفعل والتأثير على الاخذ بحق الجميع مجتمعا ودولة في التدخل في الشأن العام كل وفق قنواته السلمية المشروعة.

ونظرا لان مشروع الاصلاح الجديد ليس مجرد نوايا خيرة بل مشروع عمل يقتضي وجود برنامج عمل وأجهزة تعمل وتراقب سير هذا البرنامج، ولان المقدمة الضرورية لشروع يتجاوز ما هو قائم بتطويره لا بمعارضته، تقرر الشروع في انشاء جمعيات اهلية مستقلة تتولى منفردة او مع اجهزة الدولة تسهيل وتسيير الخطوات الاصلاحية. ولان هذه الجمعيات غير موجودة او ان ما وجد منها لايزال ضعيفا واهدافه ملتبسة جرت احالة هذا الموضوع لمجلس الشورى بقرار من مجلس الوزراء. مثل هذا المشروع لمجلس الشورى خروجا على المفاهيم السائدة فيه وشكلت لجنة توصلت لصياغة (لائحة الجمعيات والمؤسسات الاهلية) التي صاغت بدورها لائحة لاتستجيب لا الى مضمون الهدف ولا الى طموحاته بقدر ما تستجيب الى العقلية التقليدية المحافظة والمتسمة بالحرص المطلق على الاخذ بالطرق الوقائية والحذر الاستباقي. ولحسن الحظ ان مسودة اللائحة تسربت وقتها الى وسائل الاعلام التي بهتت بطرق تفكير من صاغها، ولأن مشروع الاصلاح كان قد أخذ طريقه الى وجدان الناس ليس فقط كهدف عام بل بتفاصيل وطرق تنفيذه. سارع العديد من ممثلي الاصلاح في مجلس

الهم في أي جمعية هو نظامها الداخلي من حيث الأهداف والوسائل

الشورى الى الاعتراض على هذه اللائحة وطالبوا بسحبها وتعديلها، وهو ما تم بالفعل. وبعد ان تم تعديلها وتحسينها بشكل كبير، ظلت تراوح مكانها في مجلس الشورى لاسباب لاتزال غامضة.

ان الهم في أي جمعية هو نظامها الداخلي من حيث الأهداف والوسائل، وهو ما يجب ان يكون محل اهتمام الجميع، ولكن الاهم من ذلك هو ان يتم تفعيل هذه الجمعيات بالسرعة الممكنة، فالناس لم تعد تحتمل المزيد من التأخير.

المصـــــدر : اليوم
التـــاريخ : 02-10-2006 العـــدد : 12162
الصفحـات : 20 المسلسل : 153

الشورى وفي كافة وسائل الاعلام بالقاء الضوء على الثغرات العديدة والتحفظات غير الضرورية الواردة في مسودة المشروع واتيحت الفرصة لان تتضح عدم ملاءمة ما جاء في مسودة اللائحة مع رغبات صاحب المبادرة الاول الملك عبدالله بل والعديد من أعضاء مجلس الشورى. هكذا استقبل الناس بفرح غامر استجابة مجلس الشورى الكثير من النداءات والمقالات وشكلت لجنة أخرى برئاسة عضو المجلس الدكتور عبدالرحمن السويلم لاعادة عرضها لمناقشتها واقرارها بعد شهر رمضان المبارك. وبما ان نظام هذه الجمعيات لم يقر بعد فان من واجب وحق كل انسان ابداء رأيه بكل الوسائل المشروعة لتحقيق رغبة الدولة والناس بالانتقال السلمي لمجتمعنا ودولتنا الى مراحل متقدمة جديرة بمكانة بلادنا الروحية وبمكانتها وقدراتها في التأثير والتأثر بما يدور في هذا العالم عبر النضال من أجل الخير والسعادة لابناء هذا البلد وللانسانية جمعاء.

تقول الدكتورة هاتون اجواد الفاسي في مقال لها حول نظام الجمعيات وما يجب ان يكون عليه في جريدة الاقتصادية بتاريخ 9/3/ 1427هـ ان هذا نظام في غاية الاهمية لانه يؤسس لمرحلة قائمة على المشاركة الاهلية المدنية في بناء الدولة الحديثة التي نقبل عليها وان كان بحذر. ومن المهم تعديله ليتلاءم ليس مع الحاضر فحسب بل المستقبل الذي لا تعرف ماذا يحمل لكن من الضروري ان يستوعبه النظام عن طريق رفع سقف الاسماء او سقف شمولية النظام ليضم كل اشكال الجمعيات دون قصرها او قفلها على قلة و(اخرى) للمستقبل الذي قد لا تعرف اشكال مؤسساته بعد. وتعتبر مساهمة الدكتورة هاتون الفاسي في جوانب عديدة مادة غنية اتمنى ان تكون من بين وثائق المراجعة. اما فيما يخص التسميات فانني من هؤلاء الذين لا يعارضون كثيرا في هذا المجال لان المهم في اي جمعية هو نظامها الداخلي من حيث الاهداف والوسائل. واذا كانت الجمعية العمومية هي المرجعية المباشرة فان وجود مرجعية عليا رسمية او شبه رسمية لن تحد من أداء من يريد ان

المصـــــدر : اليوم
التـــاريخ : 02-10-2006 العـــدد : 12162
الصفحـات : 20 المسلسل : 153

يعمل وفق منظور زمني قد يتعدى المتوسط. وفي هذا الاتجاه يتمنى الجميع على لجنة صياغة نظام الجمعيات والمؤسسات الاهلية ان تأخذ بعين الاعتبار عدم الخروج على روح الرغبة الملكية بحيث يكون هذا النظام دافعا لا مقيدا لتحرك المقصودين بهذا المشروع النبيل وهم اكثرية الناس. ان استقلال هذه المؤسسات هو الشرط الضروري والحيوي لحسن اداءها. واذا كانت الدولة ستكون - وهي لابد ان تكون - على الاقل في المراحل الاولى طرفا في آلية تسيير مشروع الجمعيات فان مشاركتها - الدولة - لابد ان تنسجم وروح المبادرة ايضا وذلك بأن يكون الميل لصالح آراء الاعضاء مع الاخذ بعين الاعتبار المصالح العامة التي تمثلها الدولة.

لذلك فان مقترح الهيئة العليا للجمعيات والمؤسسات الاهلية ان يكون عائقا بل ربما ضروريا بشرط ان يحظى تمثيل المؤسسات والهيئات الوطنية بنسبة اكبر. ولان شرط الاستقلالية مربوط بشكل مباشر او غير مباشر بالمرجعية فان المرجعية الاولى لهذه المؤسسات هي جمعياتها العمومية ثم الهيئة ثم القضاء. ما يجب التركيز عليه ليس وجود او عدم وجود الهيئة في حد ذاتها بل هذا الحيز من الرقابة والتوجيه الذي لابد ان يكون ضيقا بقدر المستطاع على ان يرحل معظم المهمات للجمعيات العمومية واللوائح الداخلية لكل جمعية على حدة. ثمة نقطة مهمة واخيرة وهي تلك المتعلقة بالدعم والمساندة او (التمويل) وفي رأيي ان الدولة لابد ان تساهم في تمويل التأسيس على الاقل الى ان تستطيع هذه الجمعيات الوقوف على قدميها ويستطيع المنتسبون اليها اتخاذ قرارات مستقلة تطلب باستمرار الدعم او بالاستغناء عنه عبر طريق ملىء بالمصاعب لم ينجز سوى التفكير الجدي بالانخراط فيه.

استقلال هذه المؤسسات الشرط الضروري والحيوي لحسن الأداء

Albahli6@hotmail.com